

تحقيق

داود رمال
aborami20@hotmail.comدمشق، استضافت المؤتمر الدولي لعودة اللاجئين السوريين
تبني خطة الحكومة اللبنانية والعودة الآمنة الطوعية

يستمر النزوح السوري منذ نحو عقد من الزمن قضية محورية للدولة السورية ودول الجوار وفي مقدمها لبنان، نظرا الى الاعباء الضخمة التي يرتبها هذا النزوح على جوانب الحياة الاقتصادية والمالية والمعيشية والامنية وحتى السياسية

يوما 11 و12 تشرين الثاني المنصرم، استضافت العاصمة السورية دمشق المؤتمر الدولي حول عودة اللاجئين السوريين، بمشاركة روسيا والصين وايران ودول عربية من ضمنها لبنان الذي تمثل بوفد ترأسه وزير الشؤون الاجتماعية والسياحة رمزي مشرفية. بحث المؤتمر في جلساته السبل الكفيلة بوضع مسألة عودة اللاجئين السوريين موضع التنفيذ، وفق خطة عملية متكاملة تتشارك فيها الدولة السورية مع المجتمع الدولي. اذا كان المؤتمر لم يقر خطة عملية تنفيذية

لإعادة النازحين السوريين، كون هذه العودة تحتاج الى تضافر الجهود الدولية مجتمعة لتوفير كل المقومات لها، الا ان ما يجدر التوقف عنده هو ان المؤتمر رفع قضية النزوح الى اولوية الاهتمامات بعد نحو عقد من الحرب في سوريا، وتبني خطة الحكومة اللبنانية كذلك الآلية التي سيق ووضعا الامن العام اللبناني لعودة النازحين وفق شروط تأتلف مع موجبات الامم المتحدة.



الخطة اللبنانية تتوافق مع المعايير والقوانين الدولية وتحترم مبدأ العودة غير القسرية.

مشرفية: 300 الف نازح
عادوا الى بلادهم

وزير الشؤون الاجتماعية والسياحة رمزي مشرفية.

رئيس الوفد اللبناني وزير الشؤون الاجتماعية والسياحة رمزي مشرفية تحدث الى "الامن العام" عن مشاركته في المؤتمر، موضحا "ان الجانب الروسي تبني الخطة اللبنانية لعودة النازحين السوريين وقدم لها كل الدعم، خصوصا وان العودة في حاجة الى اموال لعودة اعمار البنى التحتية والمدارس، كذلك الدعم السياسي في الامم المتحدة".

وقال ان "هناك 300 الف نازح سوري عادوا من لبنان الى سوريا، وعندما تقبل سوريا انها مستعدة لعودة استقبال نازحيها ليس علينا الدخول في اي حسابات سياسية لدول اخرى. فالشعب اللبناني منهك وسبب نزوح الشعب السوري امني وهذا السبب انتهى".

ولفت الى انه اطلع المؤتمر على "الاكلاف المباشرة وغير المباشرة للنزوح منذ 9 سنوات والتي تقدر باكثر من 40 مليار دولار نتيجة الضغط على الخدمات العامة والمواد المدعومة، والبنى التحتية، وفرص العمل، ما يشكل حملا اضافيا مثقلا اضعف من قدرة الصمود حيث كانت الحاجات دائما اكثر من الدعم الذي تلقاه لبنان من المجتمع الدولي باجمالي 8.78 مليارات دولار على مدار سنوات الازمة. وعملا باحكام الدستور اللبناني الذي يمنع التوطين، وانطلاقا من مصلحة لبنان العليا وحق النازحين

المقدس بالعودة الى وطنهم، والذين اعرب 89% منهم عن ذلك حسب احصاءات المفوضية السامية للامم المتحدة لشؤون اللاجئين، وتاكيدا على اهمية التنسيق مع الدولة السورية لتحقيق العودة في اطار من التعاون الدولي، قمنا في الحكومة اللبنانية باقرار خطة وطنية لعودة النازحين الامنة والكرامة كحل نهائي ومستدام للازمة في 14 تموز 2020 تحت اشراف وزير الشؤون الاجتماعية وضمن خطة لبنان

للاستجابة لازمة. هذه الخطة تتوافق مع المعايير والقوانين الدولية، وتحترم مبدأ العودة غير القسرية وتضمن حق النازح الاسمي في العودة محفوظ الكرامة الى بلده".

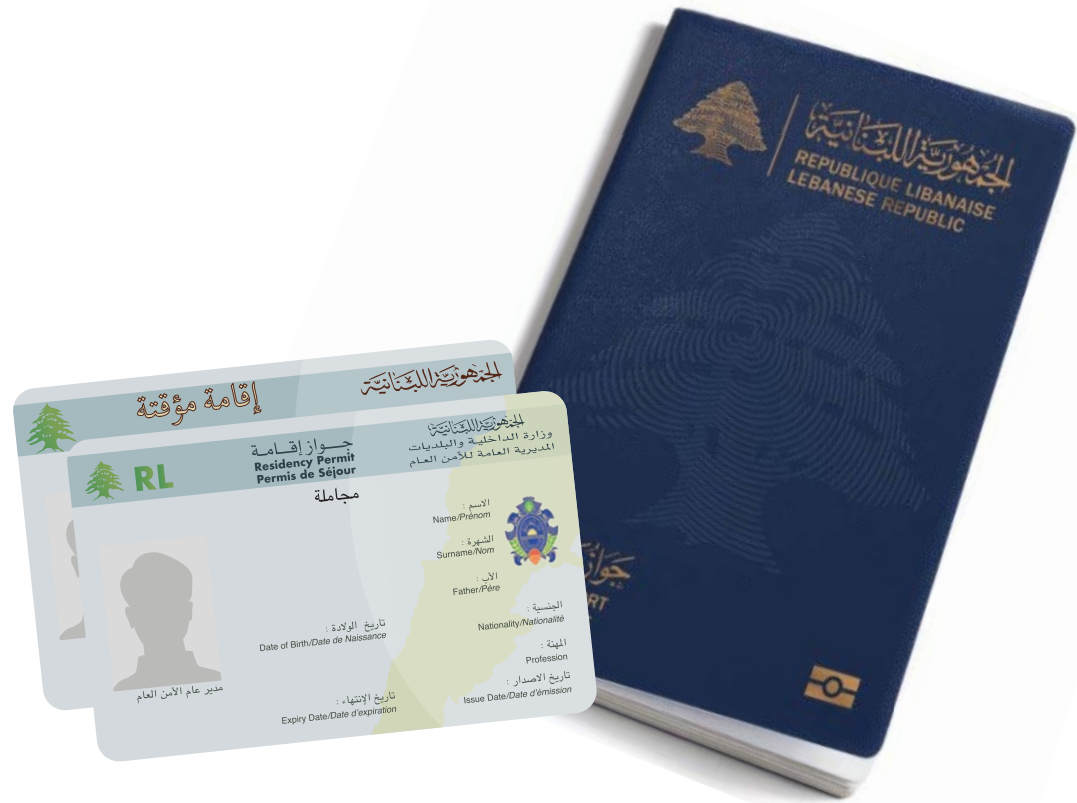
وشدد مشرفية على موقف لبنان القائم "على العمل لتحقيق العودة من دون ربطها بالحل السياسي الذي تأخر، خصوصا وان التجارب الدولية للحلول السياسية لعودة اللاجئين غير مشجعة. فالنزوح امني وليس سياسيا".

وهبه: قضية النازحين في الحسابات
الاستراتيجية لاطراف الصراع

والفعالية في طي صفحة هذا الملف الشائك والاليم. لعل ذلك مرده بشكل اساسي الى ان مسألة النازحين ليست غائبة عن الحسابات الاستراتيجية

الاقرار بأن العائق الاساسي امام السير في حل دائم لازمة النزوح السوري يكمن في الوقت الحاضر في غياب الارادة الدولية الجامعة وانعدام النوايا الصافية

اكاد وزير الخارجية والمغتربين شربل وهبه لـ"الامن العام" اهمية المؤتمر، فقال: "دون التقليل من اهمية الظروف وضرورة تحسينها باستمرار، يجب علينا



تجديد الباسبور البيومتري تجديد الإقامة للعمّال الأجانب تجديد الإقامة المؤقتة للرعايا السوريّين لا تشمل إقامات المجاملة

شراكة لخدمة المواطن



وزير الخارجية شربل وهبه.

◀ الضيقة لاطراف الصراع في المنطقة، وهو ما أدى الى تسييسها وعدم الاكتراث الى معاناتهم الانسانية وإلى حجم الضرر الذي يلحق بدول الجوار التي تستضيف الاعداد الهائلة منهم".
وشدد وهبه على وجوب "المضي في تكثيف الجهود الدولية لتأمين وضمان العودة الامنة والكريمة والتدرجية للاخوة النازحين الى وطنهم الام سوريا، لاسيما الى المناطق التي باتت تنعم بالامن والاستقرار، وعدم ربط تلك العودة بالحل السياسي النهائي للامنة السورية، بالاضافة الى ضرورة تقديم حوافز العودة الى هؤلاء النازحين واللاجئين في اوطانهم".

اللواء ابراهيم: سنعمل على كل ما يفيد لبنان

الجغرافيا ولن يتغير التاريخ، نحن وسوريا ننتهي الى امة عربية واحدة وسنبقى اشقاء، والاحرى بنا ان نتحاور ونتناقش معها ليجاد سبيل لعودة النازحين من ان نتحاور مع العدو الاسرائيلي على المستوى التقني. الهدف من هذا الحوار مع العدو هو مصلحة لبنان، وإذا كان هناك مصلحة للبنان بالحوار مع سوريا ندير الظهر لهذا الحوار ونؤذي انفسنا لاننا لا نريد محاورة دولة شقيقة بغض النظر عن الخلاف السياسي القائم، اذا كان هناك خلاف سياسي".
وقال: "صحيح ان المؤتمر الدولي لعودة اللاجئين في سوريا لم يضع آليات للعودة، خصوصا على المستوى اللبناني. فهذا المؤتمر لا شك سيعطي دفعا معنويا كبيرا جدا لعودة النازحين، لكننا نحن نكمل بالآليات التي نعمل عليها، وفق الآلية التي وضعناها منذ العام 2017، واشتغلنا بموجبها على مدى السنتين الماضيتين. هذه الآلية لا تزال متبعة، والعائق الاساسي الذي فرمل هذه الاندفاعة هو موضوع الكورونا الذي اقلل حدودا بين الدول. على الرغم من ذلك، نحن مستمرين في تأمين العودة للنازحين اما بنمط اقل مما كان عليه قبل كورونا. اتمنى زوال هذا الوباء قريبا لنعود الى الاندفاعة التي كنا عليها في بداية تنظيم عملية العودة، لان الكثير من النازحين يرغبون في العودة وينتظرون جلاء هذا الوباء وتأمين الظروف الملائمة لعودتهم. نحن ننظم امورنا وكأن الكورونا ستنتهي غدا لاعادة الانخراط بقوة في تنظيم هذه العودة".

ولفت الى ان "الذي منع الكثيرين من العودة هي الخدمة الاجبارية في الجيش السوري. واخيرا اصدر الرئيس السوري بشار الاسد مرسوما يدفع بموجبه السوريون الراغبون في العودة مبلغا زهيدا فيتم اعفاؤهم من الخدمة العسكرية. هذا الموضوع سيسهل العودة خصوصا وان مناطق واسعة في سوريا اصبحت اكثر امانا ولم تعد جبهات قتال، ويستطيع النازح السوري ان يعود الى اي منطقة من دون اي معوقات. على مستوى الضمانات نحن نؤمن وفق الآلية الموضوعية مع الاجهزة السورية المعنية الضمانات لمن يرغب في العودة، ومن لديه مشاكل نعمل على حلها قبل ان يعود. نحن نرفض عودة اي نازح الى سوريا لديه ملف امني او قضائي وتتم ملاحقته، لان هذا ينعكس سلبا على رغبة النازحين في العودة، لذلك نحن نعمل على حل الملف القضائي او الامني قبل عودته".



المدير العام للامن العام اللواء عباس ابراهيم.

تناول المدير العام للامن العام اللواء عباس ابراهيم قضية عودة النازحين في حديث الى "الامن العام" بالقول ان "الدول مصالحة وعلاقة الدول بعضها ببعض هي علاقة مصالحة. هذا المبدأ ينطبق على علاقة لبنان بقضية النزوح لاننا من اكثر الدول المتضررة جراء هذا النزوح. لبنان على صغر مساحته هو اكثر دولة استقبالا للنازحين واللاجئين، ويجب التعامل مع هذا الموضوع بواقعية بعيدا من اي تسييس، وهو موضوع تقني بحت، واذا اقتضى الحل مشاركة سياسيين فلا مانع من ذلك. فما المانع من زيارة سوريا والمشاركة في مؤتمر على مستوى وزير وحتى على مستوى اعلى اذا كان هذا يؤمن عودة النازحين الى سوريا. طبعا لبنان سيستفيد من هذه المشاركة، وكل ما يفيد لبنان واللبنانيين يجب ان نعمل عليه بعيدا من الحسابات السياسية الضيقة. على سبيل المثال نحن اليوم نتباحث مع العدو الاسرائيلي على المستوى التقني، فلماذا نتباحث مع العدو ولا نتباحث مع دولة شقيقة كسوريا. مهما اختلفت الظروف السياسية مع سوريا لن تتغير